



التقرير العالمي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

تسريع وتيرة إدماج الأشخاص ذوي
الإعاقة في عالم متغير ومتنوع



Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development

موجز تنفيذي

ليس الإدماج مجرد هدف نطمح إلى تحقيقه، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو يتطلب ضمان الاعتراف بجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم أو ظروفهم، واحترامهم ومنحهم إمكانية الوصول المنصف إلى الموارد والفرص. والمجتمعات الشاملة للجميع هي مجتمعات مجهزة بشكل أفضل للاستفادة من نقاط قوة جميع سكانها وإسهاماتهم، مما يعزز قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وغيرها من الصدمات، وكذلك الاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتغير المناخ والاتجاهات العالمية الأخرى. ومع ذلك، فإن الاستبعاد له عواقب اقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكاليف عدم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. بل إن الخسائر الاقتصادية تكون أكبر إذا أخذنا في الاعتبار مصادر أخرى، مثل تكاليف الفرص البديلة للرعاية والدعم غير المدفوعين اللذين تقدمهما النساء والفتيات في المقام الأول.

إن الرحلة نحو عالم شامل حقًا لجميع الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة - الذين يمثلون أكثر من ١٦ في المئة من سكان العالم - تتميز بتحقيق تقدم ملحوظ ومواجهة تحديات صعبة. وفي إطار التحضير للقمّة العالمية للإعاقة ٢٠٢٥، لا بدّ من النظر في أوجه التقدم المحرز، والاعتراف بالثغرات المتبقية، ورسم مسار للعمل التحويلي. ويقدم هذا التقرير، الذي يستند إلى مشاورات عالمية وآراء الخبراء والتقارير السابقة لمختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأوساط الأكاديمية، تحليلًا شاملاً للمشهد الحالي ويقترح مسارات لتسريع وتيرة إدماج الجميع.

فهم التنوع والتفاوتات المتداخلة (الفصل الأول)

كانت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا، حافزًا محوريًا لإحداث التغييرات، ودفع التشريعات الوطنية وتغيير السياسات على مستوى العالم. غير أن التقدم المحرز كان متفاوتًا، مع وجود ثغرات مستمرة أو آخذة في الاتساع في مجالات حاسمة مثل التعليم والأمن الغذائي والصحة والعمالة والحد من الفقر.

ليس الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة متجانسة. وتشكل تجاربهم الحياتية وهوياتهم المتداخلة وسياقاتهم المتنوعة أنواع وشدة العوائق والتكاليف وأوجه عدم المساواة التي يواجهونها. ويعدّ اتباع نهج متعدد الجوانب أمرًا حيويًا لفهم كيفية تأثير عوامل مثل النوع الاجتماعي والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي ونوع ومستوى الدعم المطلوب والعراقيل التي تتم مواجهتها على الإدماج. إن نهج «مقاس واحد يناسب الجميع» غير صالحة، ويتطلب إنشاء أنظمة ومجتمعات شاملة للجميع اتخاذ تدابير تيسيرية تعكس التجارب المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال جميع مراحل دورة الحياة.

الجهود الهيكلية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الفصل الثاني)

على مدى العقد الماضي، كانت الجهود الهيكلية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حجر الزاوية في إحراز التقدم. وتشمل هذه الجهود وضع وإنفاذ التشريعات، وإنشاء آليات التنسيق الوطنية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها، وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ. ومع ذلك، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة.

■ **الأطر القانونية:** في حين أن العديد من البلدان قد سنت أو عدّلت قوانين قائمة بذاتها بشأن الإعاقة، فإن مواءمة القوانين مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال في مراحل متفاوتة. وهناك تركيز انتقائي على بعض الحقوق (مثل إمكانية الوصول، والصحة، والعمل) مع إغناء اهتمام أقل للحقوق الأخرى (مثل الأهلية القانونية). وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تكون الأحكام المتعلقة بالمساءلة والإنفاذ غير كافية، وكذلك لا يوجد تنسيق واسع النطاق بين جميع التشريعات ذات الصلة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ **آليات التنسيق الوطنية:** اعتمدت العديد من البلدان آليات وطنية للتنسيق و/أو الرصد، ومن الممكن أن تؤدي هذه الآليات دوراً حاسماً في تعزيز التنفيذ والمساءلة بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المختلفة. ومع ذلك، فإنها غالباً ما تكون محدودة من حيث قدرتها على جمع مختلف الأطراف وحشد الموارد، ومشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة غير متسقة.

■ **البيانات:** هناك بلدان كثيرة قطعت أشواطاً كبيرة في جمع بيانات الإعاقة في إطار عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية الروتينية. ومع ذلك، فهناك نقص في التحليل المنهجي للبيانات المتاحة وتصنيف مؤشرات السياسات الموحدة، مما يحد من استخدامها في وضع السياسات ورصدها. ولم يجمع سوى عدد قليل من البلدان بيانات عن العراقيين التي تحول دون تحقيق الإدماج وما يتصل بذلك من احتياجات للدعم. وتنشأ الفرص من ظهور نظم معلومات مترابطة لإدارة بيانات الإعاقة وتنسيقها عبر القطاعات.

■ **التمويل العام:** نظراً لعدم كفاية البيانات والإبلاغ، فإنه من الصعب رصد مستوى التمويل المحلي والدولي المخصص لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة رصداً كافياً. وتشير البيانات المتاحة إلى أن العديد من البلدان زادت من النفقات العامة المتصلة بالإعاقة بحسب المصادر المحلية والدولية. غير أن التمويل لا يزال إلى حد كبير غير كافٍ لإحداث تغييرات على نطاق واسع في معظم السياقات، وغالباً ما يتركز في عدد قليل من الوزارات (مثل وزارات الضمان الاجتماعي، والتعليم، والصحة). وكان اعتماد وتوسيع نطاق التحويلات النقدية المستهدفة للأشخاص ذوي الإعاقة محركاً رئيسياً لزيادة الإنفاق.

التحديات والفرص في عالم متغير (الفصل الثالث)

إن الاتجاهات العالمية تعيد تشكيل المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وتمثل تحديات، وفي بعض الحالات تمثل فرصاً، للنهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ **تغير المناخ:** يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب زيادة تعرضهم للمخاطر المناخية وتضررهم منها، كما يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة في كثير من الأحيان من العمل المناخي. ويتطلب ضمان التحوّل المناخي العادل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في وضع السياسات المتعلقة بالمناخ وتنفيذها ورصدها. ولا يؤدي هذا النهج إلى التخفيف من التأثيرات غير المتناسبة التي يواجهونها فحسب، بل إنه يسخر أيضاً الفرص التي تتيحها الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع، وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات، ودمج التصميم الشامل في البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

■ **التقدم التكنولوجي** يقدم حلولاً محتملة للتغلب على العراقيل التي تعيق المعلومات والاتصالات والمشاركة. ويخلق الاقتصاد الرقمي فرص عمل ومنصات رقمية يمكنها أن تسهل ريادة الأعمال، كما أن المنتجات العامة تقوم على نحو متزايد بإدماج ميزات إمكانية الوصول. ومع ذلك، فهناك مخاوف مشروعة من أن الفجوة الرقمية قد تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة؛ وأن التكنولوجيا قد تحلّ محلّ التفاعل البشري الضروري؛ وأن الأتمتة وغيرها من التغييرات قد تؤثر بشكل غير متناسب على فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ كما أن هناك مخاوف بشأن قضايا التحيز وإمكانية الوصول والخصوصية والسلامة، وخاصة مع توسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن يؤدي التصميم المشترك للمنتجات والنظم والخدمات مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التخفيف من هذه المخاطر وإيجاد نواتج أفضل لجميع المستخدمين.

■ **التحصّر** يسهم في تركيز الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للجميع في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوات مع المناطق الريفية. وفي المناطق الحضرية، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الاستبعاد بسبب عدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل والإسكان والبنية التحتية الرقمية والأماكن العامة. كما يواجهون تحديات إضافية، مثل زيادة صعوبات الوصول في المستوطنات غير الرسمية، وارتفاع مخاطر التشرد، والتعامل مع تكاليف المعيشة المرتفعة، وضعف مستوى الدعم المجتمعي، والعزلة الاجتماعية والمخاطر الصحية المرتبطة بالحياة في المدن. وتتطلب معالجة هذه القضايا إدماج التصميم الشامل بشكل منهجي في التنمية الحضرية، وتعزيز المشاركة المجتمعية الشاملة، وتوسيع نطاق الخدمات الشاملة للجميع، وتطوير نظم الرعاية والدعم.

■ **الهجرة والنزوح** قد يمثلان تجارب أصعب للأشخاص ذوي الإعاقة. فقد يكون لديهم عوامل دفع وجذب إضافية مثل السعي إلى الحصول على خدمات أفضل أو الهروب من التمييز والاضطهاد القائمين على الإعاقة. ويمكن أن يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر متزايدة أثناء التنقل وعوائق كبيرة تحول دون اندماجهم بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات، والمواقف الاجتماعية السلبية تجاههم، وقوانين الهجرة التمييزية، وصعوبة الوصول إلى عمليات تقديم الطلبات، بما في ذلك تحديد وضعهم كلاجئين. وهناك حاجة إلى التغيير باتجاه تسهيل إجراءات الهجرة، والدعم الموجه أثناء الرحلات، والخدمات المجتمعية الشاملة للجميع، وتحسين المواقف الاجتماعية، وحماية الحقوق القانونية للمهاجرين والنازحين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ **اقتصاد الرعاية والدعم** يواجه اقتصاد الرعاية والدعم النامي تحدي يتبلور في الوضع الراهن المتمثل في عدم كفاية الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم المساواة الصارخة بين الجنسين في توفير العمل غير مدفوع الأجر. فشيخوخة السكان، وزيادة مشاركة المرأة في العمل، والافتقار إلى بيانات شاملة للجميع، تزيد من الطلب على الرعاية والدعم. وفي الوقت نفسه، تدعو النساء والعاملين في مجال الرعاية والأشخاص ذوو الإعاقة إلى وضع نظم تعزز تكافؤ الفرص والكرامة والاستقلال الذاتي والاختيار والعمل اللائق للجميع. وسيطلب وضع سياسات ونظم للرعاية والدعم تتميز بأنها شاملة للجميع ومراعية للعمر والنوع الاجتماعي أطراً قائمة على الحقوق، واستثماراً كافياً في الخدمات المجتمعية، والتزاماً بتقديم الخدمات خارج دور الإيواء. إن المشاركة المتكافئة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة (وخاصة النساء ذوات الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات العالية من الدعم)، إلى جانب المجموعات النسائية ومقدمي الرعاية والدعم الآخرين ومن يحتاجون إلى الرعاية والدعم، أمر ضروري لتحقيق الإصلاحات الفعالة.

■ **الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية** تؤثر تأثيراً أكبر بكثير على الأشخاص ذوي الإعاقة. فهم معرضون بشكل متزايد لخطر الموت والعنف والإيذاء والتأثيرات السلبية على صحتهم وسبل عيشهم وتعليمهم وقدرتهم على المشاركة. وهذه الفجوات قد تزداد اتساعاً، لأن نقص التمويل الإنساني قد يؤدي إلى عدم إعطاء الأولوية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ثم، فإن الإجراءات والاستجابات الإنسانية الشاملة للجميع في حالات الطوارئ تتسم بأهمية حاسمة، وقد تشمل نظم الإنذار المبكر التي يسهل الوصول إليها، والتخطيط للتأهب، والتقييمات الشاملة لمواطني الضعف والاحتياجات والمخاطر. كما ينبغي أن يعزز التعافي والإعمار إمكانية الوصول والإدماج. ويجب أن تؤدي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أدواراً حاسمة في جميع هذه الإجراءات، من خلال المشاركة في جميع عمليات صنع القرار، والتنسيق، والتنفيذ، والرصد.

مسارات تسريع وتيرة الإدماج (الفصل الرابع)

تواجه العديد من البلدان تحديات مستمرة في ضمان حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو الذي تكفله اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عدم كفاية الموارد وعدم اتساق الالتزام السياسي وعدم كفاءة التنسيق. وتتجلى هذه التحديات بشكل أكبر في السياقات الهشة وذات الدخل المنخفض، بما في ذلك الأوضاع الإنسانية، على الرغم من أن البلدان ذات الدخل المرتفع لا تفي أيضًا بالتزامات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤدي التهجئة المجزأة إزاء الإدماج بدورها إلى إعاقة تحقيق الأثر العام والمنهجي.

وتتوقف قدرة قطاعات التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات على النهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، جزئيًا، على القوة الكامنة لهذه النظم. ومع ذلك، فقد أظهرت الجهود العالمية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مدى ١٥ عامًا أن هناك سبلاً لتسريع وتيرة الإدماج في جميع السياقات، بغض النظر عن مستوى نضج تلك النظم ومواردها.

ويعتبر إدماج منظور الإعاقة من البداية وطوال عملية تطوير النظم الوطنية أمرًا مركزيًا لتحقيق التغيير على نطاق واسع، بدلاً من اعتباره إضافة يمكن معالجتها عندما يتوفر المزيد من الموارد. ويمكن اتخاذ خطوات عملية في جميع القطاعات، بما في ذلك وضع قوانين وأنظمة لضمان الوصول المنصف، وتعزيز جمع البيانات لرصد الإدماج وتحديد احتياجات الدعم المحددة، وتدريب العاملين في الخطوط الأمامية وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية، والمشاركة المنهجية مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج وبيئات شاملة.

وستحقق الجهود الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الإدماج أكبر نجاح بالتنسيق بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين. فعلى سبيل المثال، لا يعتمد ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على تعليم جيد وشامل للجميع على سياسات وبرامج قطاع التعليم فحسب، بل يعتمد أيضًا على مجموعة واسعة من الإجراءات التي تتخذها القطاعات والجهات الفاعلة الأخرى [مثل التدخل المبكر في الوقت المناسب، وتوفير خدمات الرعاية الصحية اللازمة لتعزيز الأداء والرفاه، وتوفير التكنولوجيات المساعدة المناسبة لدعم التعلم والتنقل، وإمكانية الذهاب إلى المدرسة والعودة منها، والحد من الوصم في المجتمعات المحلية]. وهذا يعني الاستثمار المنسق في مجموعة من عوامل التمكين التي تسهم في جهود الإدماج في جميع القطاعات، مثل:

- **تحسين إمكانية وصول** الأشخاص ذوي الاحتياجات المتنوعة إلى البنى التحتية والنظم والمنتجات والخدمات من خلال وضع وتنفيذ وإنفاذ معايير وخطط عمل لتحسين إمكانية الوصول.
- **مكافحة الوصم والتمييز** المرتبطين بالإعاقة، بما في ذلك من خلال سنّ قوانين وسياسات لمكافحة التمييز، ورفع مستوى الوعي وزيادة فرص التفاعل الإيجابي بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة.
- **توفير نظم الرعاية والدعم** التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والاستقلال الذاتي، مع إعادة توزيع وتقييم الرعاية والدعم غير المدفوعين المقدمين في الغالب من النساء والفتيات، والتقدم في مسارات غلق دور الإيواء.
- **زيادة فرص الحصول على التكنولوجيات المساعدة** بأسعار معقولة وبجودة عالية من خلال تعزيز سلاسل التوريد والتنسيق بين القطاعات وتحسين قدرات القوى العاملة.
- **تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية صنع القرار**، بما في ذلك من خلال إزالة العوائق التي تعترض المشاركة السياسية، وضمان وجود آليات لتقديم الآراء شاملة للجميع وبسهولة الوصول إليها وذلك لتوجيه السياسات والبرامج، وتوفير التمويل المستدام لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تمويل تسريع وتيرة الإدماج (الفصل الخامس)

يعتبر التمويل الكافي والمستدام ضروريًا لترجمة الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى أفعال. ومع ذلك، لا يزال الإنفاق العام المرتبط بالإعاقة هامشيًا في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن عدم مراعاة متطلبات إمكانية الوصول والإدماج بطريقة منهجية في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات التمويل وإدارة المالية العامة تؤدي إلى أوجه قصور وقد تؤدي إلى خلق العراقيل أو إدامتها بدلاً من إزالتها.

ويبين تحليل النفقات العامة في بلدان مختارة ذات دخل منخفض ومتوسط أن التدخلات الأساسية المتعلقة بالإعاقة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية تتحقق عادةً بإنفاق عام يبلغ حوالي ١,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تتطلب تدابير الحماية الاجتماعية الأكثر شمولاً استثمارات تقارب ٥,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يلزم تحقيق زيادات كبيرة في الإنفاق العام المتصل بالإعاقة لبلوغ هذه المستويات.

ويطلب توفير التمويل الكافي استثمارات أكثر اتساقًا من جانب جميع الوزارات لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة إلى الخدمات والبرامج المخصصة لهم. كما يتطلب تعزيز التنسيق وتجميع الموارد بين مختلف القطاعات لمعالجة عوامل التمكين الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات. وبالمثل، فإن التحويلات المخصصة إلى السلطات المحلية ضرورية لتزويدها بالموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها المتزايدة فيما يخص تعزيز إدماج ذوي الإعاقة.

تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية والجمعيات الخيرية مصادر تمويل مهمة لإنشاء نظم الدعم المطلوبة وتحفيز التوسع في إدماج ذوي الإعاقة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. غير أن الالتزام بإدماج منظور الإعاقة بصورة منهجية في جميع البرامج ذات الصلة الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين الإبلاغ عن هذه الموارد وكيفية استخدامها، مطلوب لدعم جهود التمويل المحلية على نحو كاف. وبما أن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تواجه أعباء ديون كبيرة، فإن الأدوات المبتكرة مثل مقايضة الديون بالتنمية تتيح فرصة لتخفيف ضغوط الديون مع خلق حيز مالي لدعم تمويل جهود إدماج منظور الإعاقة على نطاق واسع.

ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإدماج، من الضروري توفير البيانات والأدلة لتوجيه ورصد الميزانيات الوطنية والمحلية، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات المتعلقة بالميزانية. وفي الوقت نفسه، تمثل المشتريات العامة فرصة رئيسية غير مستغلة بالقدر الكافي لضمان أن تكون السلع والخدمات والبنية التحتية المطلوبة يسهل الوصول إليها، مع تعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتحفيز الابتكار. وفي حين أن بعض البيئات قد يكون بها مجال محدود لتحقيق مكاسب في تعزيز الكفاءة بسبب انخفاض مستويات الإنفاق عمومًا، فإن وضع الميزانيات المتوافقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنه أن يساهم في إعادة تخصيص الأموال تدريجيًا من الخدمات المنفصلة، مثل الرعاية المؤسسية، إلى الخدمات المجتمعية والشاملة للجميع.

توصيات عامة لتسريع وتيرة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم متنوع ومتغير

في حين أن الحكومات مسؤولة عن حماية وضمان إحقاق جميع الحقوق لكل الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن تحقيق الإدماج يتطلب اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، ويشمل القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأسر، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، ووكالات التنمية، وجهات أخرى. وحتى في الحالات التي تكون فيها الموارد الحكومية محدودة، يمكن للسلطات أن تعطي الأولوية للبرامج الأساسية التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وأن تشرع في إزالة العراقيل عبر القطاعات. كما يمكنها أن تيسر حشد جميع أصحاب المصلحة من خلال توفير بيانات جيدة؛ وإزالة العقبات الإدارية وخفض تكاليف التدخلات؛ وتحفيز الإجراءات الإيجابية وتنسيق مساهمات البيانات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتعزيز المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع إدراك تنوع السياقات والموارد والقيود، فإن هذه التوصيات موجهة إلى الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والوكالات الإنمائية، وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تسريع عملية الإدماج في عالم متنوع ومتغير.

التوصية الأولى: مواءمة الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية الوطنية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك استجابة للاتجاهات العالمية والمحلية المتغيرة.

■ الحكومات:

- مراجعة القوانين والسياسات واللوائح الوطنية ومواءمتها مع معايير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان الحماية الشاملة للحقوق مع التركيز على الرصد والإنفاذ، وذلك بالتشاور الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دمج مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والسياسات المعتمدة أو التي تم تعديلها استجابة للاتجاهات العالمية والمحلية المتغيرة (مثل التنظيمات المتعلقة بالتكنولوجيا وسياسات تغير المناخ وقوانين الهجرة).

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- الدعوة إلى المواءمة القانونية في كافة القطاعات وضمان أن تظل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية في جدول الأعمال التشريعي. والمشاركة الفعالة في الحوارات المتعلقة بالسياسات والمشاورات والعمليات التشريعية الجارية للتأثير على الإصلاحات التي تعكس الخبرات والاحتياجات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة.

■ الوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى:

- تقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات والدعم المتعلق بالسياسات لمساعدة الحكومات على مواءمة الأطر الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.

التوصية الثانية: تعزيز إنتاج البيانات والأدلة واستخدامها لتوجيه السياسات والممارسات الشاملة لمنظور الإعاقة على نطاق واسع في جميع القطاعات.

■ الحكومات:

- الاستثمار في نظم وأنشطة عالية الجودة لجمع البيانات [مثل التعدادات والدراسات الاستقصائية والبحوث والبيانات الإدارية] التي تدمج منظور الإعاقة بطريقة منسقة. إجراء دراسات استقصائية خاصة بالإعاقة أو دمج مساقات تركز على الإعاقة في جمع البيانات لتحديد العراقيل واحتياجات الدعم.
- تحليل ونشر البيانات المتعلقة بالإعاقة بشكل روتيني، بما في ذلك تصنيف المؤشرات الموحدة حسب الإعاقة، وحسب الخصائص الأخرى [مثل النوع الاجتماعي والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي] حيثما أمكن. واستخدام هذه البيانات لتوجيه السياسات والبرامج.
- صياغة جداول الأعمال البحثية المرتبطة بالسياسات وتفويض الجهات المعنية بإجرائها، وتعزيز التعاون بين الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات البحثية، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني:

- الدعوة إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها بما يعكس حقائق حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأولوياتهم وشواغلهم.
- تعزيز البيانات التي ينتجها المواطنون والمساهمة فيها لتعزيز الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك توثيق الابتكارات الشعبية، وقصص النجاح والدروس المستفادة من أجل توثيق الممارسات الفعالة الشاملة لمنظور الإعاقة.

■ المؤسسات الأكاديمية والبحثية:

- إجراء أبحاث عالية الجودة حول التجارب الحية للأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم تأثير السياسات والبرامج وفعاليتها من حيث التكلفة على إدماجهم، والتركيز على تنوع التجارب وسط الأشخاص ذوي الإعاقة وتأثير الاتجاهات العالمية عليهم. والعمل بشكل تعاوني مع الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان أن تكون الأبحاث ذات صلة بالسياسات وشاملة للجميع.

■ وكالات التنمية:

- تقديم الدعم المالي والتقني لجهود جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك تحسين نظم البيانات، وتمويل البحوث الجديدة، وتعزيز تحليل مجموعات البيانات القائمة.
- إدماج منظور الإعاقة بصورة منهجية في جمع البيانات حول البرامج، بما في ذلك في عمليات التقييم والرصد والتقييم الأساسية، لضمان إدماج منظور الإعاقة في جميع المبادرات الإنمائية.

التوصية الثالثة: تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية الوصول بشكل شامل في جميع السياسات والنظم والخدمات، بما في ذلك في الإجراءات الرامية إلى الاستجابة للتحديات العالمية.

■ الحكومات:

- بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، إدماج تدابير تيسير الوصول والإدماج بصورة منهجية في جميع السياسات والبرامج الوطنية والمحلية، مع مراعاة تنوع الأشخاص ذوي الإعاقة وتنوع متطلبات إدماجهم. ورصد الجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج في جميع القطاعات وتحسين التنسيق بين القطاعات بشكل متنسق ومستمر.
- ضمان تخصيص التمويل لتعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تخصيص ميزانيات لتدابير تيسير الوصول، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، وتعزيز قدرات القوى العاملة.

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- التعاون مع الحكومات ومجموعات المناصرة الأخرى ومقدمي الخدمات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد الأولويات وأفضل الممارسات لتعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. والمساهمة الفعالة في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والخدمات والبرامج الشاملة للجميع لضمان أنها تعكس التجارب الحياتية المتنوعة ومتطلبات إدماج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ أصحاب العمل ومقدمو السلع والخدمات:

- تحديد ومعالجة العراقيل التي تحول دون الوصول المنصف للأشخاص ذوي الإعاقة (على سبيل المثال، إنشاء منتجات وخدمات أساسية وخدمات وأماكن عمل يسهل الوصول إليها؛ وإزالة العراقيل المادية والمعلوماتية؛ وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة).
- تطوير حلول مبتكرة يمكنها أن تعزز إمكانية الوصول وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ الوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى:

- توفير الدعم المالي والتقني للحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومقدمي الخدمات، لتعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية وصولهم. وضمان أن جميع البرامج والمشاريع والعمليات الداخلية تدعم معايير إمكانية الوصول وإدراج منظور الإعاقة والمشاركة الفعالة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التدخلات الإنسانية وإعادة الإعمار والتعافي. وتعزيز تبادل المعارف ومبادرات تعزيز القدرات لدفع التغيير المنهجي.

التوصية الرابعة: تحديد وتلبية احتياجات الدعم الفردية المتعلقة بالإعاقة.

■ الحكومات:

- تطوير أنظمة يسهل الوصول إليها وموثوقة لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع الأعمار وتقييم احتياجاتهم من الدعم. وتسهيل الوصول إلى البرامج والخدمات القائمة من خلال إدارة الحالات، بدعم من أنظمة معلومات إدارة حالات الإعاقة المتوافقة في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيره.
- التوسع تدريجيًا، في شراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في توفير حزم شاملة من الدعم (مثل التحويلات النقدية، والامتيازات، والتكنولوجيات المساعدة، وخدمات الرعاية والدعم، والتعليم الشامل للجميع) وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى دعم الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة خارج دور الايواء. ويجب أن تكون التغطية منصفة فيما بين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد.

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- المشاركة في تصميم ورصد نظم تقييم احتياجات الدعم الفردية وتطوير الخدمات المقابلة لضمان توافقها مع النهج القائمة على الحقوق.
- تجريب نماذج خدمات مبتكرة ومبادرات إثبات الجدوى لعرض أنواع الخدمات المطلوبة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة فعالة.

■ المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

- مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والحكومات المحلية، اختبار وتجريب الخدمات والمنتجات المبتكرة، بما في ذلك التكنولوجيات المساعدة وخدمات الدعم التي تلبي احتياجات الدعم المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة. والمساهمة في توسيع نطاق الخدمات في جميع أنحاء البلاد بالشراكة مع الحكومات الوطنية.

■ وكالات التنمية:

- دعم تجريب وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات والأنظمة المبتكرة ذات الصلة بالسياق والجودة، بما في ذلك نظم معلومات إدارة حالات الإعاقة، وخدمات الرعاية والدعم، والتكنولوجيا المساعدة والرقمية. وتعزيز نظم إدارة الحالات لتبسيط تقديم الخدمات وتوجيه السياسات والتخطيط.

التوصية الخامسة: زيادة التمويل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ الحكومات:

- تتبّع النفقات العامة المتعلقة بالإعاقة، وتقييم الثغرات في التمويل، ووضع خطط عمل محددة التكاليف بمشاركة فعالة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتوجيه الميزانيات الوطنية والمحلية وخطط التنمية واستراتيجيات التمويل بهدف زيادة الإنفاق العام وتحسينه لتوسيع نطاق الإدماج في كافة القطاعات.
- تعزيز التنسيق بين القطاعات وبين الحكومات الوطنية والمحلية لتحسين تخصيص الموارد ومنع تجزئة الخدمات.
- النظر في استراتيجيات مثل تخصيص ميزانية محددة زمنياً عبر الوزارات لضمان مساهمة جميع القطاعات في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك آليات التمويل المستهدفة، مثل صناديق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، مع أهداف واضحة وموارد مخصصة.
- اعتماد أنظمة للمشتريات العامة تكفل إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والسلع والخدمات المشتراة بأموال عامة وشمولها للجميع، والتشجيع على الابتكار وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تيسير مساهمات المجتمع المدني والمشاركة في تمويلها من أجل توسيع نطاق تقديم الخدمات. وتمكين استثمارات القطاع الخاص ونماذج التمويل المبتكرة والاستفادة منها.
- النظر بشكل منهجي في إدراج منظور الإعاقة في المفاوضات مع الوكالات الإنمائية لتوسيع إتاحة الموارد لإدماج منظور الإعاقة في جميع القطاعات. وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الممولة دولياً.

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- الدعوة إلى زيادة التمويل المنصف لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة مع الاستجابة لمتطلبات جميع الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة. والمشاركة النشطة في عمليات وضع الميزانيات الوطنية والمحلية والخاصة بالبرامج.
- تعزيز الشراكات مع وكالات التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدفع الاستثمار في الخدمات والحلول الشاملة للإعاقة.

■ وكالات التنمية:

- توسيع نطاق التمويل الشامل لمنظور الإعاقة من خلال تعميم الاستثمارات القائمة ودعم البرامج الجديدة المستهدفة. مواءمة التمويل مع استراتيجيات التمويل الوطنية لتحقيق أقصى قدر من التأثير وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد أولويات الاستثمار.
- تعزيز آليات الإبلاغ عن التمويل الشامل لمنظور الإعاقة لتحسين الشفافية والمساءلة. وتسهيل التنسيق وتبادل المعرفة بين القطاعات لتعزيز أفضل الممارسات ودفع نماذج التمويل المستدام.

التوصية السادسة: تعزيز آليات التنسيق الشاملة لعدة قطاعات والمشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة بتنوعهم.

■ الحكومات:

- تعيين وتمكين جهات التنسيق المعنية بالإعاقة في جميع الوزارات والسلطات المحلية لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وإنشاء أو توسيع نطاق آليات التنسيق الشاملة لعدة قطاعات في مجال الإعاقة بمشاركة إلزامية من الوزارات الرئيسية والحكومات المحلية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وضمان التمويل المستدام لدعم هياكل التنسيق والمبادرات الشاملة لعدة قطاعات.
- دعم تنمية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتشغيلهم حتى يتمكنوا من تمثيل تنوع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بفعالية في الإصلاحات عبر القطاعات.
- تشجيع التخطيط والتنفيذ والرصد المشترك للسياسات الشاملة لمنظور الإعاقة في جميع القطاعات، وضمان وجود أطر واضحة للمساءلة من أجل الوفاء بالالتزامات.

■ منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

- الدعوة إلى التمثيل في آليات التنسيق والمشاركة بشكل استباقي في حوارات وضع السياسات لضمان مساءلة الحكومات المحلية والوطنية، فضلاً عن الوكالات الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة، عن التزاماتها المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة.
- ضمان التمثيل المتقاطع من خلال تعزيز أصوات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة المهمشين في عمليات صنع القرار.

■ وكالات التنمية:

- تقديم التمويل والمساعدة التقنية للتنسيق الوطني ومشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إبراز الممارسات الفعالة للحوار والتعاون الهادف بين الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية عبر البرامج الممولة.

تم إعداد التقرير العالمي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة: تسريع وتيرة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم متغير ومتنوع، ووثائق المعلومات الأساسية المرتبطة به من أجل مؤتمر القمة العالمي للإعاقة ٢٠٢٥. وقد تم توفير التمويل اللازم لإعداده من قبل الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) في ألمانيا، مع تمويل مشترك من مجموعة بورصة لندن، ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) بالمملكة المتحدة. ساهم برنامج التكنولوجيات المساعدة AT2030 في المملكة المتحدة، والمعهد الوطني لأبحاث الصحة والرعاية، ومجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية، في تغطية جزء من أوقات عمل الموظفين.

وبدءًا من حزيران/يونيو 2024، شرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في تنسيق العمل على إعداد التقرير، بمساهمات من ممثلين عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، وصندوق الأمم المتحدة العالمي للإعاقة (UNGDF)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والتحالف الدولي للإعاقة (IDA)، وأعضائه (لا سيما، منظمة الاحتواء الشامل (II)، ومنظمة متلازمة داون الدولية (DSI)، والاتحاد العالمي للصم (WFD)، والاتحاد العالمي للصم المكفوفين (WFD)، والاتحاد الدولي لضعاف السمع، والمنتدى الأفريقي للإعاقة (ADF)، والمنتدى الأوروبي للإعاقة (EDF)، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (AOPD)، والاتحاد الدولي للسبينا المشقوقة واستسقاء الرأس، ومنتدى الإعاقة في المحيط الهادي (PDF)، والشبكة العالمية للمستخدمين والناجين من الطب النفسي، والاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU)، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية (IDDC) وأعضائه (لا سيما، البعثة المسيحية للمكفوفين (CBM) ومنظمة Sightsavers)، وأكاديميين وخبراء آخرين.

وقد قام بتقديم الدعم لصياغة وتحرير التقرير العام فريق اليونيسف والمركز الدولي للأدلة في مجال الإعاقة التابع لكلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي (LSHTM)، ومركز السياسات الشاملة (CIP). وقام التحالف الدولي للإعاقة بتنسيق التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما استفاد إعداد التقرير من مناقشات مؤتمر المنتدى الأفريقي للإعاقة لعام ٢٠٢٤، والاجتماع التحضيري للقمة العالمية للإعاقة المنعقد في أفريقيا، وتبادل الآراء مع أصحاب المصلحة من مختلف دول أوروبا وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى كمبوديا وكولومبيا والأردن وكينيا ولاوس وموريتانيا وسيراليون وبيرو.

إخلاء مسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بألمانيا، أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، أو وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) بالمملكة المتحدة، أو مجموعة بورصة لندن، أو منظمة العمل الدولية، أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو صندوق الأمم المتحدة العالمي للإعاقة، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو اليونيسف، أو منظمة الصحة العالمية، أو أية منظمة مساهمة أخرى أو أي أعضاء في الفريق التوجيهي. وتقع المسؤولية عن أي خطأ أو سهو على عاتق المؤلفين فقط.

المحررون الرئيسيون: ألكسندر كوت (اليونيسف)، لينا مورغون بانكس (كلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي).

فريق التحرير: تشارلز نوks - فيدمانوف (اليونيسف)، هانا كوبر (كلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي)، دانيال مونت (مركز السياسات الشاملة)، توم شكسبير (كلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي)، ألبرتو فاسكيز (مركز السياسات الشاملة).

الفريق التوجيهي [التوجيه ومراجعة الفصول]:

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ: سارة مالىلو. **وكالات الأمم المتحدة:** علا أبو الغيب [صندوق الأمم المتحدة العالمي للإعاقة؛ داريل باريت [منظمة الصحة العالمية]؛ فاكوندو شافيز بينيلاس [المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان]؛ مونجورول كبير [هيئة الأمم المتحدة للمرأة]؛ كالويان كامينوف [منظمة الصحة العالمية]؛ أسما مالادوالا [اليونيسف]؛ ستيفان تروميل [منظمة العمل الدولية]. **منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:** الرضي عبد الله [التحالف الدولي للإعاقة]؛ محمد علي جوخون [المنتدى الأفريقي للإعاقة]؛ إدريس الزومة مايجا [المنتدى الأفريقي للإعاقة]؛ أندرو بويز [منظمة متلازمة داون الدولية]؛ نواف كباره [المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة/التحالف الدولي للإعاقة]؛ منال المهيري [منظمة الاحتواء الشامل]؛ بامبلا مولينا [الاتحاد العالمي للصم]؛ كاترين إيزابيث نوتون [المنتدى الأوروبي للإعاقة]؛ ناثن راو [منظمة متلازمة داون الدولية]؛ سانبا تارزي [الاتحاد العالمي للصم المكفوفين]. **المنظمات غير الحكومية:** أنجليك هاردي [الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية]؛ ماري كيوه [البعثة المسيحية للمكفوفين]؛ هانا لوريمان [منظمة Sightsavers]، آيساتا ندياي [منظمة Sightsavers]؛ دومينيك شلوبكوئين [البعثة المسيحية للمكفوفين].

يرجى الرجوع إلى التقرير الرئيسي للاطلاع على القائمة الكاملة بالمساهمين الرئيسيين والمراجعين الخبراء في مختلف أقسام التقرير.

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

ألكسندر كوت [اليونيسف]
acote@unicef.org

مورغون بانكس [كلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي]
morgon.banks@lshtm.ac.uk

بدعم مالي مقدم من:



Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development